

ليبيا.. التفاؤل أو التفاؤل المعكوس بالحل

توقع تشكيل حكومة تولد بطريقة سلسلة تُفرزها تسوية سياسية توافقية أمر صعب



مسار التسوية رهين تفكيك كافة العقبات

وتدرك تركيا أن الدبلوماسية التي أدرجه البرلمان الليبي في يونيو 2017 في لائحة تضم العناصر والكيانات المتهمه بالإرهاب، باعتباره ممولا للكتائب المسلحة الموالية والتابعة لجماعة الإخوان المسلمين، لن يقرب من تلك الملفات، ذلك أنه يُعد من المقربين منها، حتى أن تقارير غربية أشارت في يناير الماضي إلى أن الرئيس رجب طيب أردوغان يدعم بقوة توليه رئاسة الحكومة خلفا للسراج.

وسلط هذه الأجواء والمعادلات، لا نحسب أن الدبلوماسية قادر على الإقتراب من ملفات الميليشيات المرتزقة، ومن النفوذ التركي، خاصة بعد تأكيد ياسين أقطاي مستشار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن "الحكومة الليبية العامة المرتقبة إن تم الالتزام بموعدها المحدد.

في مقابل ذلك، ما زال التفاؤل السياسي صعبا ارتباطا بموازين القوى، والتجانبات المناطقية والقبلية، إلى جانب استحقاقات الانتخابات العامة المرتقبة إن تم الالتزام بموعدها المحدد.

تفكيك الميليشيات

ينظر إلى عقدة الميليشيات المسلحة على أنها من أهم وأبرز التحديات التي ستواجه الفريق الحكومي الجديد، باعتبارها عائقا جديا وجوهريا بحاجة إلى إرادة سياسية قوية، وإلى تضافر جهود الجميع لإزالتها.

ويعتقد الكثيرون أن هذا العنصر غير متوفر على الأقل في هذه المرحلة، خاصة وأن تلك الميليشيات المنتشرة في الغرب الليبي، ليست في وارد التسليم بسهولة في سطوتها على العاصمة وغالبية من الغرب الليبي. ويبدو ضربا من المغالطة أيضا توقع إمكانية تجاوز الدبلوماسية بعض العقبات المنتشرة في الصور الأخرى السياسية والعسكرية، التي تتناول ملفات الوجود التركي والمليشيات المرتزقة، على أنها رسائل من تركيا إلى الدبلوماسية بعدم الإقتراب من هذه الملفات التي من دون تسويتها لا يمكن الحديث عن انفراج أو تفاؤل بحل الأزمة الليبية، أو عن استقرار ميداني يُعد شبح الاقتتال الداخلي.

الوطني، ويرأسها السراج. ولكن اختيار شخصيات لتولي الحكومة الانتقالية والمجلس الرئاسي يشكل حدثا مفصليا في البلد المرزوق.

في ظل هذه القراءة، التي بدأت تجد صدى لها داخل ليبيا وخارجها، لجهة محاولة الخروج من "كابوس" حكومة الوفاق، تحسب أنه لن يكون سهلا على الدبلوماسية وأعضاء السلطة التنفيذية الجدد، تفكيك عناصر هذا "الكابوس".

وتدل كل المؤشرات الموضوعية على أن هذا الفريق الجديد سيصطدم في قادم الأيام بحائط الشروط والشروط المضادة، وبجملة من الإكراهات الحكومية باجندات إقليمية ودولية متنافرة. ووفقا لتلك المؤشرات، لن يجد الدبلوماسية ومن معه الأدوات الضرورية القادرة على تمكينه من تشكيل حكومته في الأجل المنصوص عليها، أي 21 يوما أولا، ومواجهة مناورات "التعطيل" ثانيا، وانتراع ثقة البرلمان المنقسم ثالثا. وهذا يعني أنه سينزل قريبا وسط حلقة مُفرغة تحيط بها الكثير من التحديات الجسيمة الأخرى التي تبدأ بسطوة الميليشيات، ولا تنتهي عند عقدة المرتزقة، بل إنه يصعب توقع تشكيل حكومة عادية تولد بطريقة سلسلة، تُفرزها تسوية سياسية توافقية، أو عبر تنازل سياسي من هذا الفريق أو ذاك، باعتبار أن مثل هذه التسوية تتطلب حوارا يعتقد على نطاق واسع أنه ما زال مقفودا.

بعد اختيار الشخصيات التي ستتولى المجلس الرئاسي والحكومة الانتقالية في ليبيا لتهبئة الأجواء لإجراء انتخابات عامة في ديسمبر 2021، انصبت أنظار المراقبين على ما ستشهد المرحلة المقبلة والتي من المرجح أن تكون حبلئ بالمفاجآت، وذلك بالنظر إلى العراقيل الكثيرة قبل تهيئة الأجواء لأي مسار سياسي في المستقبل، وخاصة في ما يتعلق برغبة الفرقاء الليبيين بوضع حد للفوضى والقتال والانقسام بين الشرق والغرب، في الوقت الذي يُنظر فيه لأي نجاح محتمل على أنه نجاح لأبرز اللاعبين في الملف الليبي.

الصخيرات المغربية في العام 2015، وكيف تحول ذلك التفاؤل إلى "كابوس" استمر لأكثر من خمس سنوات.

ويحيل هذا الاستحضار السياسي بحوافه التي تتجاوز في أبعادها مغزى هذا الإجماع في إشاعة "التفاؤل"، إلى جملة من الدلالات الأخرى التي تؤكد أن ما يتم تسويقه على أنه "تفاؤل" ما هو إلا تغطية سياسية.

ويهدف ذلك الأمر بالأساس إلى فسح المجال أمام "التهبئة" مؤقتا، وبغاية "الإيهام" بنجاح مهمة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا ستيفاني وليامز، لإعادة الثقة في الأمم المتحدة، تماما مثلما حدث بالنسبة لبرناردينو ليون، الذي فرض السراج في 2015.

ومن خلف هذا "الإيهام" الذي يستهدف أيضا محاولة امتصاص غضب الشعب الليبي، الذي وصل إلى درجة من الاحتقان بات يصعب التكهّن بمآلاتها، برزت جملة من المفارقات التي تدفع بقراءات أخرى تُركز على أن ما حدث في اختيار عبد الحميد الدبيبة لرئاسة الحكومة الانتقالية يُقصد به تكريس الانقسام بين السلطة والشعب، بغطاء من التفاؤل المحكوم بمصالح القوى المؤثرة ميدانيا.

وليبيا منقسمة منذ العام 2014 بين إدارتين إحداهما في الشرق حيث توجد حكومة في بنغازي يدعمها الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، والأخرى في الغرب، حيث توجد حكومة الوفاق

هذا التفاؤل الذي تراقق مع ما يُشبه "الرغبة الكاذبة"، في إيجاد حل فعلي وعملي للأزمة الليبية، عكستها "اللهفة المتسرعة" في الحديث عن برامج الإعمار وإعادة البناء على قاعدة تقاسم المصالح في توزيع مشاريع القطاعات الواعدة والكبيرة وفقا لموازين القوى الاستراتيجية، التي تحكم الآن معادلات الصراع في ليبيا، جعلت هذا التفاؤل يُصبح معكوسا لسدى أغلب المتابعين للشأن الليبي. ويستحضر المتابعون على سبيل المقارنة لا غير، سياقات أجواء التفاؤل التي سادت في أعقاب اختيار فايز السراج رئيسا للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق، بعد جولات حوارية متعددة تخللتها مشاورات ومفاوضات مُضنية عرفتها مدينة

التونس - لم تتوقف عبارات الترحيب ومفردات التثمين والإشادة التي انهمرت تباعا في تصريحات الفرقاء الليبيين، وعجت بها بيانات القوى الإقليمية والدولية، منذ الإعلان الجمعي الماضي عن انتخاب عبد الحميد الدبيبة رئيسا للسلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا، لإدارة المرحلة الانتقالية التي تسبق الانتخابات العامة المقرر تنظيمها في 24 من ديسمبر القادم.

وتتالت ردود الفعل إزاء هذا الحدث الذي فرض إبقاعه بقوة، وسط موجة عارمة من التفاؤل سادت الداخل الليبي، وكذلك أيضا غالبية العواصم العربية والأفريقية والغربية، تخللها خطاب سياسي جديد يدفع بلهجة "واقعة" نحو "التبشير" بدنو ساعة فتح الانسداد وتجاوز عناصر المازق، بما يُنهى حالة الفوضى والانقسام والقتال التي تعصف بليبيا منذ العام 2011.

تفاؤل ورغبة كاذبة

هذا التفاؤل الذي تراقق مع ما يُشبه "الرغبة الكاذبة"، في إيجاد حل فعلي وعملي للأزمة الليبية، عكستها "اللهفة المتسرعة" في الحديث عن برامج الإعمار وإعادة البناء على قاعدة تقاسم المصالح في توزيع مشاريع القطاعات الواعدة والكبيرة وفقا لموازين القوى الاستراتيجية، التي تحكم الآن معادلات الصراع في ليبيا، جعلت هذا التفاؤل يُصبح معكوسا لسدى أغلب المتابعين للشأن الليبي. ويستحضر المتابعون على سبيل المقارنة لا غير، سياقات أجواء التفاؤل التي سادت في أعقاب اختيار فايز السراج رئيسا للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق، بعد جولات حوارية متعددة تخللتها مشاورات ومفاوضات مُضنية عرفتها مدينة

معضلة تفكيك الميليشيات ونزع السلاح، أبرز ملفين أمام عبد الحميد الدبيبة ولا يبدو أنه قادر على إحداث اختراق لهما

وعلى قاعدة هذه المعطيات، يُرجح أن تبدأ أجواء الترحيب بالانحسار تدريجيا، ليتحول معها التفاؤل الذي أشاعته إلى تفاؤل معكوس، حتى لا نقول إلى تشاؤم، وسط خشية جدية تدعمها مُبررات كثيرة من أن يعرف المسار الحالي في ليبيا مصيرا مشابها لمصير مسار اتفاقية الصخيرات، بحيث تتحول حكومة الدبيبة المرتقبة إن تشكلت، حكومة تقطع الوقت الضائع لترميم المرحلة الانتقالية.

وزعم أقطاي أن "الاتفاقيات التي عقدتها تركيا مع حكومة الوفاق السابقة، والوجود العسكري التركي في ليبيا لن يتأثرا باختصار الدبلوماسية الجديدة للحكومة الجديدة"، باعتبار أن "تركيا تتواجد في ليبيا بدعوة من الشعب الليبي وحكومة الوفاق، وأن الحكومة الجديدة لا تعارض هذه الاتفاقيات ولا الوجود التركي في البلاد، بل على العكس تدعم الدور التركي هناك".

وفهم من هذه التأكيدات التي تستيق مُخرجات مسارات الحوار الأخرى السياسية والعسكرية، التي تتناول ملفات الوجود التركي والمليشيات المرتزقة، على أنها رسائل من تركيا إلى الدبلوماسية بعدم الإقتراب من هذه الملفات التي من دون تسويتها لا يمكن الحديث عن انفراج أو تفاؤل بحل الأزمة الليبية، أو عن استقرار ميداني يُعد شبح الاقتتال الداخلي.

هل تغذي سياسة بايدن تجاه الأزمة اليمنية إرهاب الحوثيين

وعلى مدار سنوات الحرب العنيفة القائمة منذ صيف 2014، استطاعت الميليشيات الحوثية جني الكثير من الأموال عبر طرق غير مشروعة، كونه من خلالها قادتها ثروات مالية طائلة ساعدتهم على تمويل الحرب، التي أدت إلى تدمير البنية التحتية وجعلت اليمنيين يعيشون تحت مستوى خط الفقر.

وتقول الأمم المتحدة إن أكثر من ثلاثة ملايين شخص نزحوا، وإن نحو 80 في المئة من عدد السكان البالغ 29 مليون نسمة بحاجة إلى نوع من المساعدة الإنسانية.

وذكرت العديد من التقارير الدولية مرارا أن هناك أدلة أخذة في التزايد على أن أفرادا أو كيانات مقربة من النظام الإيراني، مثل الحرس الثوري، ضالعة في إرسال أسلحة أو عتاد للحوثيين بما يشكل انتهاكا لحظر أسلحة مفروض من الأمم المتحدة.

أن يتخذ الحوثيون موقفا متشددا تجاه استئناف محادثات السلام. وتؤكد منظمات العمل الإنساني العاملة في اليمن أنه لا خيار لديهما سوى التعامل مع الحوثيين الذين يشكلون حكومة أمر واقع في مناطق واسعة من اليمن، بما في ذلك العاصمة صنعاء، وأن إدراجهم على لائحة الإرهاب سيعرض المنظمات لخطر ملاحقات في الولايات المتحدة.

وارتكب الحوثيون إثر انقلابهم قبل 6 سنوات على الشرعية اليمنية، جرائم عديدة بحق الشعب اليمني وصلت إلى حد قتل المعارضين تحت التعذيب وسرقة مقدرات اليمنيين والمساعدات الأممية. كما هاجم المتمردون بدعم من إيران أهدافا مدنية في السعودية عبر صواريخ باليستية وطائرات مسيرة.

الزمن كان سيشكل ضربة قوية للجماعة التي ترفض إلى الآن الالتزام بأي تسوية سياسية للصراع في هذا البلد، متفجرة بالمطالب الإيرانية، التي تسعى للإبقاء على هذا الجرح مفتوحا لاستثماره في لعبة المساومات مع الخصوم الإقليميين والدوليين.

وتنظر الأمم المتحدة وبعض الأطراف الأوروبية الفاعلة في الملف اليمني ومنظمات إغاثة دولية بعين الرضا إلى الخطوة الأميركية لأن ذلك من شأنه ألا يتعارض مع عمليات تسليم المساعدات الدولية في وقت تهدد فيه الجماعة اليمن، وتتحوف هذه الأطراف من

التصنيف، الذي قامت به الإدارة السابقة في الدقائق الأخيرة". ويرى محللون أن موقف إدارة بايدن من قرار سابقها إدارة ترامب بتصنيف الحوثيين تنظيميا إرهابيا، قد يتجاوز كونه مجرد استجابة للمحاذير الإنسانية التي تنتج عن ذلك القرار، ليؤشر على نهج للإدارة الديمقراطية في التعاطي مع الملف اليمني يتجنب عزل الحوثيين ويقيم طرفا مؤهلا للمشاركة في صنع السلام الذي تعمل عليه الأمم المتحدة.

وكان بايدن قد أكد الخميس الماضي، أن "الحرب اليمنية يجب أن تنتهي"، وهو ما رُحبت به الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، والمدعومة من التحالف العسكري بقيادة السعودية، وشددت على "أهمية دعم الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة". لكن يبقى تطبيق ذلك فعليا محل تشكيك من قبل العديد من المتابعين للشأن اليمني بالنظر إلى طبيعة الظروف الراهنة، والتي حاول عبدالإله حجر، مستشار رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين، الركوب على القرار الأميركي بالقول إن "إلغاء التصنيف خطوة متقدمة في اتجاه السلام". واعتبر مراقبون أنه لو تم إبقاء الحوثيين على لوائح الإرهاب لفترة من

الرياض" على الأرض، والمضي قدما بعد إتمام كافة الاتفاقات السياسية والأمنية، لتحشر الحوثيين في زاوية الضغوط، جاء تأكيد الخارجية الأميركية السبت الماضي بشأن إبلاغ أنتوني بلينكن الكونغرس، الذي سيطر عليه الديمقراطيون، بنية البيت الأبيض نقض قرار ترامب حول الحوثيين ليعيد الأمور إلى المربع الأول. ويتساءل مراقبون حول ما إذا كان الكونغرس المنهك في الأزمة الداخلية التي تعيش على وقعها الولايات المتحدة، سيتدخل ضد القرار لاسيما وأن هناك من يطالب بالتراجع عنه بعد أن دخل القرار في التاسع عشر من الشهر الماضي.

ويبدو تبرير الولايات المتحدة، الذي جاء على لسان المتحدث باسم الخارجية من أن القرار لا علاقة له بنظرة إدارة بايدن للحوثيين وسلوكهم المستهجن، بما في ذلك الهجمات على المدنيين وحطف مواطنين أميركيين، غير مقنع رغم أنه يحمل في طياته بعدا إنسانيا وتأكيدا على أن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم السعودية في الدفاع عن أراضيها ضد هجمات جديدة. وقال متحدث باسم الخارجية الأميركية لقد "أكدنا التزامنا مساعدة السعودية في الدفاع عن أراضيها ضد هجمات جديدة"، مشددا على أن "تحركنا هذا ناجم فقط عن العواقب الإنسانية لهذا

لندن - فتح إعلان الولايات المتحدة البدء في إجراءات شطب جماعة الحوثي من اللائحة الأميركية لإرهاب باب النقاش على مصراعيه، من أن خطوة إدارة الرئيس جو بايدن بقر ما هي إعطاء بصمة للسياسة الخارجية تكون مختلفة عن سياسة سلفه دونالد ترامب فإن هذه السياسة تجاه الملف اليمني قد تغذي من إرهاب الحوثيين المدعومين من إيران.

موقف إدارة بايدن من الحوثيين قد يتجاوز كونه مجرد استجابة للمحاذير الإنسانية ليقى الجماعة طرفا في أي تسوية سلمية

ولئن كان توقيت القرار، الذي رحبت به منظمات إنسانية كونه سيساعد على استمرار تقديم المساعدات لليمنيين في مناطق سيطرة الحوثي، إلا أنه يبدو مغامرة غير محسوبة العواقب، وقد يعقد من مسار حل الأزمة، وفق الرؤية الأميركية الجديدة التي ستأتي بنتائج عكس المساعي الإقليمية والدولية. وبينما يحاول كافة الأطراف في العاصمة المؤقتة عدن تنفيذ "اتفاق

